حديث «معاذ بن جبل في الاجتهاد» بين التصحيح والتضعيف سندًا والقبول تلقيًا

إعداد الدكتور:

عبد الله محمّد حسن

قسم الدراسات الإسلامية كلية التربية الأساسية

بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بدولة الكويت

البريد الإلكتروني: m m.mostafa Yahoo.com

الملخـــص

إنَّ العملَ بالحديث الضّعيف، إذا تلقّاه النّاس بالقبول وعملوا به، منَ المسائل الّتي بحثها العلماء عامّة من محدّثين وفقهاءَ وأصوليّين، ولهم فيها أقوال مشهورة، وبُنِيَتْ على ذلك أحكامٌ في الأصول والفروع، وربّما جعلها البعضُ قاعدةً مطّردةً، وتوسّع في تطبيقاتها، ومن هذه الأحاديث حديث «معاذ بن جبل في الاجتهاد»، فقد تردّد على ألسنة كثيرٍ منَ العلماء أنّه لم يثبت من حيث السّندُ، ولكن تلقّاه العلماء بالقبول واشتهر شُهْرة أغنت عن طلب صحة الإسناد. وفي هذه الدّراسة تحريرٌ لأقوال العلماء في هذا الحديث، هل كان احتجاجهم به بناء على صحته من حيث السّند والمتن أو بناء على تلقي أهل العلم له بالقبول والعمل بمقتضاه. فالقواعد الّتي وضعها علماء الحديث، لنقد السّند والمتن، الغايةُ والهدفُ منها معرفة المقبول منَ المردود، فإذا وجدنا أهل العلم قد قبلوا حديثًا وعملوا به فإنّ الغاية الّتي من أجلها وضعت تلك القواعد قد تحقّقت، والثّمرة المرجوّة قد حصلت، وهذا هو المطلوب أيًّا كانتِ الوسيلة في الوصول إليه. فالحديث إذا كان في إسناده شيء منَ الضّعف – ما لم يكن سبب ضعفه كذب راويه أوِ اتّهامه بالكذب، أو فِسْقُه، أو كونه واهي الحديث – لكنِ اتّفق أهل العلم على العمل به – وليس المقصود إجماعًا – ولم يُعْلم لهم مخالفٌ، فيكون عملهم عاضِدًا للحديث ويُدخله في حيّز القبول.

وبعد تتبع أسانيد حديث «مُعاذ في الاجتهاد» ترجّح لنا **عدم صحّة إسناده** وأن العُمدة في الاحتجاج به على تَلقِّي أهلِ العلمِ له بالقبول، وأنّ ذلك أغنَى عن البحث في إسناده، وأنَّه بلغ مبلغ التّواتر العمليّ. والله أعلم.

الكلمات المفتاحية: التصحيح – التضعيف – السند – المتن – الحديث – معاذ بن جبل.

The hadeeth "Moaz bin Jabal in Ijtihad" between the correction

Weakening is a bond and acceptance is received

Abdullah Muhammad Hassan

Department of Islamic Studies, College of Basic Education

The Public Authority for Applied Education and Training in the State of Kuwait

Email: m.mostafa Yahoo.com

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

abstract

The work of the weak hadith, if people receive it with acceptance and work with it, is one of the issues that scholars discussed in general from modern scholars and jurists and fundamentalists, and they have famous sayings in them, judgments have been built on this in the origins and branches, and some may have made it a steady base, and expanded its applications, and from this hadith "Muadh bin Jabal is in ijtihad." Many scholars said that it was not proven in terms of the chain of narrators, but the scholars received it with acceptance and became famous for a reputation that enriched the request for the authenticity of the chain of transmission. And in this study, an editing of the sayings of scholars in this hadith, was their protest against it based on its authenticity in terms of bond and body or based on the scholars 'acceptance of it and acceptance and action according to it. The rules that modern scholars have set, to criticize the bond and the text, the goal and the aim of which is to find out what is acceptable from the outcome, and if we find the scholars have accepted recently and worked with it, then the purpose for which these rules were established has been achieved, and the desired fruit has occurred, and this is required whatever the means in Access to it.The hadith if there is some weakness in its chain of transmission - unless the reason for its weakness is the lie of the narrator or his accusation of lying, his immorality, or the fact that he is the hadith - but the scholars agreed to work on it - and it is not intended unanimously - and no violation is known to them, so their work will be dependent on the hadith and enter it In the process of being accepted.

And after following the lines of the hadeeth "Forbidden in ijtihad", it is likely that our chain of transmission is incorrect and that the mayor in invoking it, that the scholars have received it, and that this is more enriching than research in his chain of transmission, and that he reached the amount of practical frequency. God knows.

Key words: correction - weakening - Sind - Matn - Hadith - Moaz bin Jabal..

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعدُ.

فإنَّ العملَ بالحديث الضّعيف، إذا تلقّاه النّاس بالقبول وعملوا به، منَ المسائل الّتي بحثها العلماء عامّة من محدّثين وفقهاءَ وأصوليّين، ولهم فيها أقوال مشهورة، كما سيأتي النّقل عنهم في موطنه من هذه الدّراسة -إن شاء اللهُ- وبُنِيَتْ على ذلك أحكامٌ في الأصول والفروع، وربّما جعلها البعضُ قاعدةً مطّردةً، وتوسّع في تطبيقاتها، ومن هذه الأحاديث حديث «معاذ بن جبل في الاجتهاد»، فقد تردّد على ألسنة كثيرٍ منَ العلماء أنّه لم يثبت من حيث السّندُ، ولكن تلقّاه العلماء بالقبول واشتهر شُهْرة أغنت عن طلب صحة الإسناد.

فأردت في هذه الدّراسة أن أحرّر أقوال العلماء في هذا الحديث، هل كان احتجاجهم به بناء على صحته من حيث السند والمتن أو بناء على تلقي أهل العلم له بالقبول والعمل بمقتضاه.

وقسمت هذه الدّراسة إلى مقدّمة وثلاثة مباحثَ وخاتمة. فأمّا المقدّمة فبيّنت فيها سبب اختياري هذا البحثَ وأهمّيّتَه.

وأمّا المبحث الأوّل فقد بيّنت فيه أقوال أهل العلم في الحديث الضّعيف إذا تلقّاه العلماء بالقبول، هل يكون ذلك تصحيحًا للحديث أم أنّه يبقى من حيث الصّنعة الحديثيّة ضعيفًا سندًا، وأنّ التّلقّي كافٍ لوجوب العمل به، **وأمّا المبحث الثاني** ففيه تأكيد أنّ التّلقّي كافٍ في وجوب العمل

به بل منَ العلماء من يجعله في معنى المتواتر، وإن كان آحادًا بالنّظر إلى أسانيده.

وأمّا المبحث الثالث فخصصته لتحرير القول في حديث «معاذ في الاجتهاد» ودراسته دراسة شاملة تخريجًا وسندًا، وذلك من خلال أربعة مطالب، **المطلب الأوّل**: تخريج الحديث تخريجًا مفصّلًا. **والمطلب الثاني**: دراسة إسناده دراسة مفصلة، وبيان حالها صحّةً وضعفًا. **والمطلب الثالث**: بيّنت فيه أقوال من نَصَّ على ضعفه، ومن ذهب منهم إلى القول بصحته من حيث السند، ومن قال بصحته لتلقي العلماء له بالقبول. **والمطلب الرّابع**: في ذكر ما له من شواهد مرفوعة أو موقوفة. ثم حررت القول الراجح في هذا الحديث وبينت أسباب الترجيح.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وأمّا الخاتمة فأجملت فيها أهم النّتائج الّتي اشتمل عليها هذا البحث.

والله وليّ التوفيق

وكتبه راجي عفه وكرمه

د. عبد الله محمّد حسن

المبحث الأوّل

الحديث الضّعيف إذا تلقّاه أهل العلم بالقبول

وضع المحدّثون حدًّا للحديث المقبول بدرجتَيْه الصّحيح والحسن، قال الحافظ ابن حجر في نخبة الفكر: وخبر الآحاد بنقل عدل تامّ الضّبط، متّصل السّند، غير معلّل ولا شاذّ: هو الصّحيح لذاته، فإن خفّ الضّبط، فالحسن لذاته.(١)

وقال ابن الصّلاح: كلّ حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصّحيح أوِ الحسن فهو ضعيف.(٢)

ولكنْ منَ العلماء مَن أدرج في الحديثِ المقبولِ الضّعيفَ الّذي تلقّته الأمّة بالقبول وعمل به العلماء.

فقال الحافظ ابن حجر: ومن جملة صفات القبول الّتي لم يتعرّض لها شيخنا، أيِ: العراقيّ، أن يتّفق العلماء على العمل بمدلول حديث؛ فإنّه يقبل ويجب العمل به.(٣)

بل يرى الشّيخ صالح بن مهدي المَقْبَلي اليمنيّ أنّ الحديث الصّحيح، بالمعنى الأخصّ عند المتأخّرين من حوالي زمن البخاريّ ومسلم هو: ما رواه العدل الحافظ عن مثله من غير شذوذ ولا علّة، وبالمعنى الأعمّ عند المتقدّمين منَ المحدّثين وجميع الفقهاء والأصوليّين هو: المعمول به.(٤)

---

(١) نخبة الفكر ١٤٦ ملحقة بنزهة النّظر.

(٢) علوم الحديث ص ٤١.

(٣) النّكت على مقدّمة ابن الصّلاح له ١: ٧٨.

(٤) ينظر: الأرواح النّوافخ لآثار إيثار الآباء والمشايخ، وهو ذيل كتاب العَلَم الشّامخ في إيثار الحقّ على الآباء والمشايخ كلاهما للّشيخ صالح المقبلي ص ٦٩١ بتصرّف.

فإذا قال المحدّث منَ المتأخّرين: هذا حديث غير صحيح، فإنّما نفى معناه الأخصّ باصطلاحه، فلا ينفي الأعمّ، وحينئذ فيحتمل أنّ الحديث حسن أو ضعيف، أو غير معمول به. فيجب، لأجل هذا الِاحتمال، البحثُ عنِ الحديث فإن كان حسنًا أو ضعيفًا معمولًا به كان مقبولًا، وإن كان ضعيفًا غير معمول به كان غير مقبول. ولا تُرَدّ أحاديث رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– بمجرد القول المحتمل.(١)

وقال الشّيخ حسين بن محسن الأنصاري اليمانِي:

الحديث الضّعيف: هو ما فقد شرطًا من شروط القبول الّذي هو أعمّ منَ الصّحيح والحسن، ومعنى كونه أعمَّ أنّه يصحّ أن يشترك في مفهومه كثيرون. فإنّ المقبول صادق على الحسن والصّحيح وعلى غيرهما أيضًا.(٢)

وبناء على ذلك فقد ذهب كثير منَ العلماء إلى القول بوجوب العمل بالحديث الضّعيف إذا تلقّاه النّاس بالقبول، ومنهم مَنِ اعتبر ذلك بمنزلة التّصحيح للحديث، بل منهم مَنِ اعتبر أنّ تلقّي الأمّة الحديثَ يجعله في حكم المتواتر، وكلّ ذلك سنعرض إليه بالتّفصيل في مواطنه من مباحث هذه الدّراسة بإذن الله – تعالى – ونكتفي هنا بذكر طائفة منَ القائلين بذلك.

ولعلّ أوّل مَن قال بذلك الإمام الشّافعي – رحمه الله – فقد قال في حديث «لا وَصِيّةَ لِوارِثٍ»: إنّه لا يُثْبته أهل الحديث ولكن العامّة تلقّته بالقبول وعملوا به حتّى جعلوه ناسخًا لآية الوصيّة للوارث.(٣)

(١) نقله عنه الشّيخ حسين محسن الأنصاري في كتابه التّحفة المرضيّة ص ٢٦. وقال في بعض كتبه، وهو مستفاد منَ المقبلي: الأرواح النّوافخ تنظر ص ٦٩١ فما بعدها.

(٢) التّحفة المرضيّة في حل بعض المشكلات الحديثية له ص ١٢-١٣.

(٣) النّكت على مقدّمة ابن الصّلاح لابن حجر ١: ٤٩٥.

وقال ابن عبد البَرّ في التّمهيد، لما حكى عنِ التّرمذي أنّ البخاريّ صــحّح حديث البحر «هو الطَّهُورُ ماؤُهُ»: وهذا الحديثُ لا يَحْتَجُّ أهلُ الحديثِ بمثلِ إســناده وهو عندي صــحيحٌ لأنّ العلماءَ تَلَقَّوْهُ بالقَبُولِ له والعمل به.(١)

وقال أيضًا: رَوَى جابر عنِ النّبيّ، صلّى الله عليه وسلّم: «الدِّينارُ أَرْبَعٌ وعِشْرونَ قِيراطًا» قال: وهذا الحديثُ وإنْ لم يصــحّ إســنادُه ففِي قولِ جَماعةِ العلماءِ به وإجماعِ النّاسِ علَى معناهُ ما يُغْنِي عنِ الإسنادِ فيه.(٢) وقال مثل هذا في أكثرَ من موضع.

وهو القول المشــهور عند الحنفيّة، قال الكمال بن الهمام: وممّا يصــحّحُ الحديثَ أيضًــا عملُ العلماءِ علَى وَفْقِهِ.(٣)

وقال الإمام مالك: شُهْرةُ الحديثِ بالمدِينةِ تُغْني عن صِحّةِ سَنَدِهِ.(٤)

وقال الشّيخ إبراهيم الشّبرخيتي المالكيّ في «شرح الأربعين النّوويّة»(٥): ومحلّ كونه لا يُعمل بالضّــعيف في الأحكام ما لم يكن تلقّاه النّاس بالقبول؛ فإن كان كذلك تعيّن وصــار حجّة يُعمل به في الأحكام وغيرها، كما قال الإمام الشّافعيّ، رحمه الله تعالى.(٦)

قال الخطيب البغداديّ في الفقيه والمتفقّه: على أنّ أهل العلم قد تقبّلوه، أي: حديث معاذ في الِاجتهاد، واحتجّوا به، فوقفنا بذلك على صــحّته عندهم، كما وقفنا على صــحّة قول رســول

(١) التّمهيد ١٦: ٢١٨-٢١٩.

(٢) التّمهيد ٢٠: ١٤٥.

(٣) فتح القدير ٣: ٤٩٣.

(٤) فتح القدير لابن الهمام ٣: ٤٩٣.

(٥) واسم الكتاب «الفتوحات الوهبيّة بشرح الأربعين النّوويّة».

(٦) التّحفة المرضيّة للشّيخ حسين بن محسن الأنصاري ص ١٥.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

الله، صـلّى الله عليه وسـلّم: «لا وَصِـيّةَ لِوارِثٍ». وذكر عدّة أحاديثَ، ثمّ قال: وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد، لكن لمّا تلقّتها الكافّة عنِ الكافّة غَنُوا بصحّتها عندهم عن طلب الإسناد لها، فكذلك حديث معاذ، لما احتجّوا به جميعًا غَنُوا عن طلب الإسناد له.(١)

وفَرَقَ الإمام ابن تيمية بين أن يعمل به في التّرغيب والتّرهيب وبين أن يعمل به في غيرهما،(٢) فأمّا الأوّل فلا يدلُّ على تصحيحه، بخلاف الثّاني فإنّه يدلُّ على تصحيحه له.(٣)

وذلك لأنّ الحديث الضّعيف يَعمل به جمهورُ العلماء في التّرغيب والتّرهيب، بخلاف الأحكام فإنّها لا يُعمل فيها إلّا بالحديث الصّحيح، أوِ الحسن.

وقال ابن عِراق بعد أن ذكر حديثَ حنشٍ عن عكرمةَ عنِ ابن عبّاس عنِ النّبيّ – صـلّى الله عليه وسـلّم – قال: «مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الصَّـلاتَيْنِ، مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ، فقَدْ أَتَى بابًا من أَبْواب الْكَبائِر» أخرجه التّرمذي، وقال: والعمل على هذا عند أهل العلم؛(٤) فأشار إلى أنّ الحديث اعتضد بقول أهل العلم، وقد صـرّح غير واحد بأنّ مِن دليل صـحّة الحديث قول أهل العلم به، وإن لم يكن له إسناد يعتمد على مثله.(٥)

وفي مقابل هذه الأقوال هناك منَ المحدّثين مَن يرى أنّ العبرة في صـحّة الحديث أو ضـعفه مجموع الشّـروط الّتي وضـعها العلماء لقبول الحديث سـندًا ومتنًا، وهي الشّـروط الخمسـة المشهورة: اتّصال السّند، وعدالة الرّواة، وضبط الرّواة، وعدم الشّذوذ، وعدم العلّة. فإنِ اختلّ

(١) الفقيه والمتفقّه ١: ٤٧١.

(٢) تدريب الرّاوي ١: ٣٧٠.

(٣) الوسيط في علوم الحديث، محمّد أبو شهبة ص ٤٠٣.

(٤) سنن التّرمذي ح ١٨٨.

(٥) تنزيه الشّريعة ٢: ١٠٤.

شرط منها كان الحديث ضعيفًا.

لكن الدّكتور ماهر الفحل يرى أن ثَمّة فرقًا بين قبول الحديث وبين الحكم بصحّته، حيث قال: " ولكن الّذي يبدو لي من كلام الإمام الشّافعي – رحمه الله تعالى – أنّه ينبغي التّفريق بين الحكم بصحّة الحديث وبين قبوله والعمل به؛ وذلك أنّ التّصحيح على مقتضى الصّناعة الحديثيّة شيء وقبول الحديث شيء آخرُ، فإذا وُجِد حديثٌ مثلُ هذا فهو مقبولٌ يُعمل به لكنّه لا يُسمّى صحيحًا، ورحم الله الحافظ ابن حجر حيث قال: "لأنّ اتّفاقهم على تلقّي خبر غير ما في الصّحيحين بالقبول ولو كان سنده ضعيفًا يوجب العمل بمدلوله". فقد أشار – رحمه الله تعالى – إلى العمل، ولم يتكلّم عنِ الصّحّة الإصطلاحيّة، ومَن دقّق النّظر في كلام الشّافعي السّابق ذِكْره يجده ينحو نحو هذا الإتّجاه.[1]

وقال الشّيخ محمّد أنور شاه الكشميري في فيض الباري على صحيح البخاريّ عند قول البخاريّ: باب لا وصيّة لوارث: وهذا الحديث ضعيف بالاتّفاق، مع ثبوت حكمه بالإجماع، ولذا أخرجه المصنّف في ترجمته، وإلّا فإنّه لا يأتي بالأحاديث الضّعاف مثلُه.

وبحث فيه ابن القطّان أنّ الحديث الضّعيف إذا انعقد عليه الإجماع هل ينقلب صحيحًا أو لا؟ والمشهور الآن عند المحدّثين أنّه يبقى على حاله، والعمدة عندهم في هذا الباب هو الإسناد فقط، فلا يحكمون بالصّحّة على حديث في إسناده راوٍ ضعيف.[2]

وذهب بعضهم إلى أنّ الحديث إذا تأيّد بالعمل ارتقى من حال الضّعف إلى مرتبة القبول، وهو الأوجَه عندي، وإن كبر على المشغولين بالإسناد: فإنّي قد بلوت حالهم في تجازفهم وتسامحهم، وتمسّكهم بهذا الباب أيضًا. واعتبار الواقع عندي أولى منَ المشي على القواعد،

(١) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء ص ٣٨-٤٣.

(٢) فيض الباري على صحيح البخاريّ لأنور شاه كشميري ٤: ١٣٠.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وإنّما القواعد للفصل فيما لم ينكشف أمره منَ الخارج على وجهه. فاتّباع الواقع أولى، والتّمسّك به أحرى.(١)

وقال الشّيخ محمّد بدر عالم موضحًا كلام شيخه الكشميريّ: والشّيخ لا يريد به هدر باب الإسناد، كيف ولولاه لقال من شاء ما شاء، ولكنّه يريد أنّ الحديث إذا صحّ منَ القرائن، وظهر به العمل، فتَرْكُه وقَطْعُ النّظرِ عنه بمجرّد راوٍ ضعيفٍ: ليس بسديد، كيف وتَسَلْسُلُ العملِ به أقوى شاهد على ثبوته عندهم.(٢)

مناقشة هذا القول:

والّذي أراه أنّ الخطب في هذا يسير؛ فإنّ القواعد الّتي وضعها علماء الحديث، لنقد السّند والمتن، الغايةُ والهدفُ منها معرفة المقبول منَ المردود، فإذا وجدنا أهل العلم قد قبلوا حديثًا وعملوا به فإنّ الغاية الّتي من أجلها وضعت تلك القواعد قد تحقّقت، والثّمرة المرجوّة قد حصلت، وهذا هو المطلوب أيًّا كانتِ الوسيلة في الوصول إليه، ويؤخذ بعين الِاعتبار أيضًا تصريحُ من قال بصّحته من علماء الأصول وبعض المحدّثين، كما تقدّم النّقل عنهم قبل قليل.

وأمّا ما استنتجه الدّكتور الفحل، من كلام الإمام الشّافعيّ وكلام ابن حجر من أنّهما يفرقان بين الحكم بصحّة الحديث والعمل به، فيبدو لي أنّ هذا لا ينسجم هو وما نقل عنِ الشّافعي في الحديث المرسل فهو عنده ضعيف لعدم اتّصال السّند، لكنّه يقبله بشروط ذكرها في كتاب الرّسالة، منها إذا اعتضد بقول أهل العلم، فقال: "

(١) فيض الباري ٤: ١٣٠.

(٢) حاشية البدر السّاري إلى فيض الباري للشّيخ محمّد بدر عالم ٤: ١٣٠ وينظر تعليق الشّيخ أبي غدّة على الأجوبة الفاضلة ٢٣٧، وقد أفدت منه في هذا الموضوع.

وكذلك إن وُجد عوامُّ من أهل العلم يُفتون بمثل معنى ما رَوَى عنِ النّبيّ، ثمّ يُعتبر عليه: بأن يكون إذا سمَّى من رَوَى عنه لم يسمِّ مجهولًا ولا مرغوبًا عنِ الرّواية عنه، فيُستدلّ بذلك على صحّته فيما رَوَى عنه".[1]

وأمّا الحافظ ابن حجر فكلامه صريح في استدراكه على شيخه العراقيّ في ذكره صفاتِ القبول الّتي يندرج تحتها الصّحيح والحسن،[2] المحترز بها عنِ الضّعيف حيث قال: «ومن جملة صفاتِ القَبول الّتي لم يتعرّض لها شيخُنا، أيِ: العراقيّ، أن يتّفق العلماءُ على العمل بمدلول حديثٍ؛ فإنّه يُقبل حتّى يجب العملُ به، وقد صرّح بذلك جماعةٌ من أئمّة الأصول».[3] ومعلوم أنّ المقبول يندرج تحته الصّحيح والحسن.

والخلاصة:

أنّ الحديث إذا كان في إسناده شيء منَ الضّعف - ما لم يكن سبب ضعفه كذب راويه أوِ اتّهامه بالكذب، أو فسقه، أو كونه واهي الحديث - لكنِ اتّفق أهل العلم على العمل به - وليس المقصود إجماعًا - ولم يُعْلم لهم مخالفٌ، فيكون عملهم عاضِدًا للحديث ويُدخله في حيّز القبول، والله أعلم.

* * *

(١) الرّسالة ص ٤٦١.

(٢) ينظر كلام العراقيّ في فتح المغيث ص ٤٩ عند كلامه على قول ابن الصّلاح في تعريف الضّعيف: هو ما لم يجمع صفات الصّحيح ولا صفات الحسن. فقال: "وشرط القَبول هي شروط الصّحيح والحسن، وهي ستّة"، ثمّ ذكر تلك الشّروط.

(٣) النّكت على مقدّمة ابن الصّلاح لابن حجر ١: ٤٩٤.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

المبحث الثاني

هل تلقّي الأمة الحديثَ، بالقبول، يجعله متواترًا؟

هذه المسألة تحتاج إلى تحرير؛ لأنّ مدار القول بجواز نسخ القرآن بالسّنّة مترتّب على كون السّنّة متواترة لتفيد القطع بثبوتها؛ لأنّ القرآن قطعيّ الثّبوت فلا بدّ من كون النّاسخ أيضًا قطعيَّ الثّبوت؛ وإلّا فكيف يجوز نسخ ما هو قطعيّ الثّبوت بأحاديثَ آحادٍ ظنّيّة الثّبوت؟

قال الزّركشي في نكته على ابن الصّلاح: إنّ الحديث الضّعيف إذا تلقّته الأمّة بالقبول عُمِل به على الصّحيح حتّى أنّه ينزّل منزلة المتواتر في أنّه يَنْسخ المقطوع.(١)

وعند الحنفيّة يعدون الضّعيف، إذا تلقّاه العلماء بالقبول، في حيّز المتواتر كما نصّ عليه الجصّاص، فقد قال عند الكلام على حديث «طلاق الأمّة تطليقتان، وعدّتها حيضتان»: وقد تقدّم سنده، وقدِ استعملت الأُمّة هذين الحديثين في نقصان العدّة، وإن كان وروده من طريق الآحاد، فصار في حيّز المتواتر؛ لأنّ ما تلقّاه النّاس بالقبول من أخبار الآحاد فهو عندنا في معنى المتواتر؛ لما بيّناه في مواقع.(٢)

وقال ابن حزم: وقد يَرِدُ خبرٌ مُرْسلٌ إلّا أنّ الإجماع قد صَحَّ بما فيه مُتيّقنًا منقولًا جيلًا فجيلًا فإن كان هذا عَلِمْنا أنّه مَنْقُولٌ نقل كافّةٍ كنقل الْقُرْآن فاستغني عَن ذكر السَّنَد فيه وكان وُرود ذلك المرْسل وعدم وُرُوده سَواء ولا فرق وذَلِكَ نَحْوُ «لا وَصِيّةَ لِوارِثٍ» وكثير من أَعْلام نبوّته ـــ صلّى الله عليه وَسلّم ـــ وإن كان قومٌ قد روَوْها

(١) النّكت على مقدّمة ابن الصّلاح ٢: ٤٩٧.

(٢) أحكام القرآن ١: ٣٨٦.

بأسانيدَ فهي منقولةٌ نقل الكافّة.[1]

وقال البيضاوي في حديث «لا وَصِيّةَ لِوارِثٍ»: والحديث منَ الآحاد، وتلقّي الأمّة له بالقبول لا يلحقه بالمتواتر.[2] وتعقّبه المعلمي فقال: هذا رأي البيضاوي، فإذا خالفه غيرُه فالمدار على الحجّة.[3]

والخلاصة في هذا:

أن التواتر له طريقان:

١ - طريق تعدد الأسانيد وبلوغها مبلغًا يُحكم من خلاله على تواتر الحديث - ويمكن أن نطلق عليه التواتر الإسنادي للتفريق بينه وبين التواتر العملي- وهذا متفق عليه ولا إشكال فيه.

٢-والنوع الثاني التواتر العملي أو الفعلي، وهذا لا يقل مرتبة عن التواتر الإسنادي، بل هو الغاية؛ لأن غاية ما في الأحاديث هو إثباتها لتكون حجة للعمل بمقتضاها، فإذا تلقت الأمة حديثًا وعملت به أغنَى ذلك عن الأسانيد، ولم يعد هناك حاجة لتتبعها ويكون عملهم هذا بمنزلة التواتر.

* * *

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٢: ٧٠.

(٢) تفسير البيضاوي أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل ١: ١٢٣.

(٣) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السّنّة منَ الزّلل والتّضليل والمجازفة، للمعلمي ص ٣٠٤.

المبحث الثالث

تحرير القول في حديث معاذ بن جبل في الاجتهاد

عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي عَوْنٍ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أَخِي الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عَنْ أُنَاسٍ مِنْ أَهْلِ حِمْصَ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَبْعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ « كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ ». قَالَ أَقْضِي بِكِتَابِ اللهِ. قَالَ « فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللهِ». قَالَ فَبِسُنَّةِ رَسُولِ الله - صلى الله عليه وسلم-. قَالَ « فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- وَلاَ فِي كِتَابِ اللهِ». قَالَ أَجْتَهِدُ رَأْيِي وَلاَ آلُو. فَضَرَبَ رَسُولُ الله -صلى الله عليه وسلم- صَدْرَهُ وَقَالَ « الْحَمْدُ لله الَّذِى وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللهِ لِمَا يُرْضِي رَسُولَ الله».

المطلب الأول: تخريج هذا الحديث:

أخرجه: أبو داود، واللفظ له، والترمذي، وأحمد، والدارمي، والطيالسي، والطبراني، وابن أبي شيبة، والبغوي، والبيهقي،، وابن عدي، وابن حزم، وابن عبد البَرّ، والخطيب البغدادي. وعزاه ابن حجر إلى يحيى بن سعيد في المغازي له، وذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية.[1]

(١) حديث معاذ أخرجه أبو داود ح: ٣٥٩٢ و ٣٥٩٣. والترمذي ح: ١٣٢٧. وأحمد ح: ٢٢١٠٠ و ح: ٢٢٠٦١. والدارمي ح: ١٧٠ والطيالسي ح: ٥٦٠. والطبراني في المعجم الكبير ح: ٣٦٢. وابن أبي شيبة في مصنفه من طريقين: من طريق شعبة عن أبي عون ح: ٢٢٩٨٨ ، ومن طريق الشيباني عن أبي عون ح: ٢٢٩٨٩ وبينهما اختلاف سنبينه عند دراسة الإسناد. والبغوي في مصابيح السنة ح: ٢٨١٤. وللبيهقي في الكبرى ح: ٢٠٣٣٩ من طريق الطيالسي، و ح: ٢٠٣٤٠ من طريق أبي داود السجستاني. وابن عدي في الضعفاء وابن حزم في الإحكام في أصول الأحكام ٧: ١١١ – ١١٣. وابن عبد البَرّ في جامع بيان العلم ح: ١٥٩٣ و ح: ١٥٩٤. والخطيب في الفقيه والمتفقه ١: ٤٧٠. وابن حجر في موافقة الخبر الخبر في تخريج

المطلب الثاني: دراسة أسانيد هذا الحديث:

أ- بيان طرقه، وأوجه رواياته:

- هذا الحديث له طريق واحد فقط، وهو طريق شعبة، عن أبي عون وهو محمد بن عبيد الله الثقفي عن الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة، عن أناس من أصحاب معاذ من أهل حمص، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه. وهو هنا مُسْند إلى معاذ.[1]

- وجاء في بعض طرقه: عن أناس من أصحاب معاذ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذًا دون أن يُسْند إلى معاذ.[2]

- وجاء عند ابن أبي شيبة من طريق أبي معاوية ، عن الشيباني، عن محمد بن عبيد الله الثقفي وهو أبو عون قال: لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذًا. ولم يَذْكر فيه الحارث، ولا أصحاب معاذ أيضًا.[3]

ب- الكلام على رجال هذا الطريق:

أحاديث المختصر ١: ١٢٢ وانظر أيضًا تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب لابن كثير ص: ١٢٧ - ١٢٨ رقم ٣٩. وابن الجوزي في العلل المتناهية ح: ١٢٦٤.

(١) روى هذا الوجه، وهو إسناده إلى معاذ: أبو داود ح: ٣٥٩٣ ومن طريقه أخرجه ابن عبد البَرّ، في جامع بيان العلم ح: ١٥٩٤ والبيهقي، ورواه أيضا من هذا الوجه: أحمد ح: ٢٢١٠٠، والطيالسي ح: ٥٦٠ والدارمي ح: ١٧٠ وابن أبي شيبة ح: ٢٢٩٨٨.

(٢) وروى هذا الوجه أي دون إسناده إلى معاذ: أبو داود ح: ٣٥٩٢ وأحمد ح: ٢٢٠٦١ والترمذي ح: ١٣٢٧ والطبراني في الكبير ح: ٣٦٢ والطيالسي ح: ٥٦٠ وقال فيه: عن أناس من أصحاب معاذ، وقال مرة عن معاذ. ومن طريق الطيالسي أخرجه ابن عبد البَرّ في جامع بيان العلم ح: ١٥٩٣ والخطيب في الفقيه والمتفقه ١: ٤٧٠ وابن الجوزي في العلل المتناهية ح: ١٢٦٤.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ح: ٢٢٩٨٩.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

- شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم الأزدي الحافظ المتقن الحجة أمير المؤمنين في الحديث.[١]
- أبو عون هو محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الثقفي، الأعور، ثقة.[٢]
- الحارث بن أخي المغيرة بن شعبة الثقفي، ويقال: ابن عون، ذكره العقيلي، وابن الجارود، وأبو العرب، في الضعفاء، وقال ابن عدي: هو معروف بهذا الحديث- أي حديث معاذ - وذكره ابن حبان في الثقات مات بعد المئة.[٣]

ففي هذا الحديث عِلَّتان:

الأولى الإرسال أو الانقطاع، في بعض أَوْجُهِهِ كما تقدم في تخريجه.

والثانية: جهالة الحارث ابن أخي المغيرة بن شعبة، وجهالة أصحاب معاذ رضي الله عنه.

وقد اختلف العلماء في الحكم عليه، فمنهم من ضعفه استنادًا لتلك العلل، ومنهم من صححه لتلقي العلماء له بالقبول، ولما يشهد لمعناه من الأحاديث الموقوفة الصحيحة، وما صح من فعل الصحابة رضي الله عنهم، وفيما يلي بيان أقوال من صححه، ومن ضعفه.

(١) تذكرة الحفاظ ١: ١٤٤ تقريب التهذيب ترجمة رقم ٢٧٩٠.

(٢) التقريب ترجمة رقم ٦١٠٧

(٣) الثقات لابن حبان ترجمة رقم ٧٢١٩ والكامل في الضعفاء ترجمة رقم ٣٨٠ وتهذيب التهذيب ترجمة رقم ٢٥٩.

المطلب الثالث: بيان أقوال العلماء في ضعفه أو صحته:ـ

١ـ من ذهب إلى القول بضعفه:

- قال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجهأي من طريق شعبة، عن أبي عون، عن الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة، عن أناس من أصحاب معاذ من أهل حمص، وليس إسناده بمتصل.(١) وقال البخاريّ: الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة الثقفي، عن أصحاب معاذ، رَوَى عنه أبو عَوْنٍ، ولا يصحّ، ولا يُعْرف إلا بهذا ، مرسلٌ.(٢)

- وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية: هذا الحديث لا يصحّ وإن كان الفقهاء كلّهم يذكرونه في كتبهم ويعتمدون عليه، ولعمري إن كان معناه صحيحًا إنما ثبوته لا يُعرف؛ لأن الحارث بن عمرو مجهول، وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يُعْرَفون، وما هذا طريقه فلا وجه لثبوته.(٣)

- وقال الدارقطني في العلل: رواه شعبة عن أبي عون هكذا، وأرسله ابن مهدي وجماعات عنه، والمرسل أصحّ.(٤)

- وقال بن طاهر في تصنيف له مفرد في الكلام على هذا الحديث: اعْلَمْ أنّني فحصت عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغار، وسألت عنه من لقيته من أهل العلم بالنقل فلم أجد له غير طريقين: أحدهما طريق شعبة، والأخرى عن محمد بن جابر عن أشعث بن أبي الشعثاء عن رجل من ثقيف عن معاذ وكلاهما لا يصحّ.(٥)

---

(١) سنن الترمذي ح: ١٣٢٨.

(٢) التاريخ الكبير ترجمة رقم ٢٤٤٩.

(٣) العلل المتناهية: ٢: ٢٧٣.

(٤) العلل للدارقطني ٦: ٨٨- ٨٩.

(٥) تحفة الأحوذي ٤: ٤٦٥.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

- وقال الجُورْقانيّ: هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ.[١]

- قال ابن حزم: هذا حديثٌ ساقطٌ لم يروه أحد مِن غير هذا الطريق وأول سقوطه أنّه عن قوم مجهولين لم يُسَمَّوْا فلا حجةَ فيمن لا يُعرف مَنْ هو وفيه الحارث بن عمرو وهو مجهولٌ لا يُعْرف مَنْ هو ولمْ يأتِ هذا الحديث قطُّ من غير طريقه.[٢]

- وقال عبد الحق: لا يُسْند ولَا يُوجد من وَجه صَحِيح.[٣]

٢ـ من ذهب إلى القول بصحته، لتلقي العلماء له بالقبول:

- قال الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقّه: على أن أهل العلم قد تقبّلوه، واحتجّوا به، فوقفنا بذلك على صحّته عندهم، كما وقفنا على صحّة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا وَصِيَّةَ لِوارِثٍ وذكر عِدّة أحاديث ثمّ قال: وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد، لكن لمـّا تلقّتها الكافّة عن الكافّة غَنُوا بصحّتها عندهم عن طلب الإسناد لها، فكذلك حديث معاذ، لمـّا احتجّوا به جميعا غَنُوا عن طلب الإسناد له.[٤]

- قال ابن حجر: وقد استند أبو العبّاس بنُ الْقَاصّ في صِحَّتِهِ - إلى تَلَقِّي أَئِمَّةِ الفِقْهِ والاجتهادِ له بالقَبُولِ.[٥]

(١) الأباطيل والمناكير ١: ٢٤٤.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٧: ١١٢.

(٣) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان ٣: ٦٨ وتذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج لابن الملقن ص: ٧٠.

(٤) الفقيه والمتفقه ١: ٤٧١.

(٥) التلخيص الحبير ط العلمية ٤: ٤٤٧

٣ـ من ذهب إلى القول بصحّته من حيث السند:

- قال أبو بكر الجصاص: فإن قيل: إنما رواه عن قوم مجهولين من أصحاب معاذ. قيل له: لا يضرّه ذلك، لأنّ إضافته ذلك إلى رجال من أصحاب معاذ توجب تأكيده، لأنّهم لا ينسبون إليه أنهم من أصحابه، إلّا وهم ثقاتٌ مقبولو الرّواية عنه. ومِن جهة أخرى إنّ هذا الخبر قد تلقّاه النّاس بالقبول، واستفاض، واشتهر عندهم مِن غير نكير مِن أحد منهم على رواته، ولا رَدٍّ له.(١)

- وقال الحافظ ابن العربي في عارضة الأحوذي: اختلف الناس في هذا الحديث، فمنهم من قال: إنه لا يصحّ، ومنهم من قال: هو صحيح، والدِّينُ القول بصحته، فإنه حديث مشهور يرويه شعبة بن الحجاج، رواه عنه جماعة من الفقهاء والأئمة، منهم يحيى بن سعيد، وعبد الله بن المبارك، وأبو داود الطيالسي، والحارث بن عمرو الهذلي الذي يروي عنه، وإن لم يعرف إلا بهذا الحديث، فيكفي برواية شعبة عنه، وبكونه ابن أخ للمغيرة بن شعبة في التعديل له والتعريف به، وغاية حظه في مرتبته أن يكون من الأفراد، ولا يقدح ذلك فيه، ولا أحد من أصحاب معاذ مجهولاً، ويجوز أن يكون في الخبر إسقاط الأسماء عن جماعة، ولا يدخله ذلك في حيز الجهالة، إنما يدخل في المجهولات إذا كان واحداً، فيقال: حدثني رجل، حدثني إنسان ولا يكون الرّجل للرّجل صاحبًا حتّى يكون له به اختصاص، فكيف وقد زيد تعريفًا بهم أنْ أُضيفوا إلى بلد، وقد خرّج البخاريّ الذي شَرَط الصّحة في كتابه حديثَ عروةَ البارقيّ: سمعت الحيّ يتحدثون عن عروة ولم يكن ذلك الحديث في جملة المجهولات، وقال مالك في القَسَامة: أخبرني رجال من كبراء قومه، وفي الصحيح عن الزّهري: حدّثني رجال عن أبي هريرة: من صَلّى على جنازة.(٢)

- وقد صحّحه ابن القيم في إعلام الموقّعين، فقال: وهذا حديثٌ وإن كان عن غير مُسَمَّيْن فهم

(١) الفصول في الأصول لأبي بكر الرازي الجصاص الحنفي ٤/ ٤٤ - ٤٥.

(٢) عارضة الأحوذي ٦: ٧٢- ٧٣.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

أصحاب معاذٍ فلا يضرّه ذلك؛ لأنّه يدلّ على شهرة الحديث وأنّ الذي حدّث به الحارثُ بنُ عَمْرٍو عن جماعةٍ من أصحاب معاذٍ لا واحدٍ منهم، وهذا أبلغ في الشّهرة مِن أن يكون عن واحدٍ منهم لو سُمِّي، كيف وشُهْرة أصحاب معاذ بالعلم والدِّين والفضل والصّدق بالمَحَلِّ الذي لا يَخْفى؟ ولا يُعرَف في أصحابه مُتَّهمٌ ولا كذّابٌ ولا مجروحٌ، بل أصحابُه من أفاضلِ المسلمين وخيارِهم، لا يَشُكُّ أهلُ العلم بالنّقل في ذلك.(١)

- وقال ابن كثيرٍ رحمه الله في مقدّمة تفسيره بعد أن ذكر هذا الحديثَ ما نَصُّه: وهذا الحديثُ في الُمسْند والسُّنن بإسنادٍ جيِّدٍ كما هو مقررٌ في موضعه.(٢)

- قال الشيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقه على حديث أبي داود: إسناده ضعيف لإبهام أصحاب معاذ وجهالة الحارث بن عمرو، لكنْ مال إلى القول بصحّته غيرُ واحد من المحقّقين مِن أهل العلم. ثم عَدَّدَ مَنْ قال بذلك ممّن تقدّم ذكرهم.

- وممّن صحّحه مِن المتأخرين الشّيخُ زاهد الكوثري في مقالاته. (٣)

- وكذا قال ابن تيمية رحمه الله في مقدّمة أصول التّفسير، وفي الفتاوى ولم يعزُ هذا القولَ لابن كثير، ممّا يدلّ على أنه يأخذ به.(٤)

- وقال الشّوكاني: فالعمل بالرّأي في مسائل الشّرع إن كان لعدم وجود الدّليل في الكتاب والسّنة، فقد رخّص فيه النبيُّ صلى الله عليه وسلم كما في قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذٍ لمـّا بعثه قَاضِيًا: «بِمَ تَقْضِي؟ قَالَ: بِكِتَابِ الله، قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟ قَالَ: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ الله، قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟ قَالَ:

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين ١/ ١٥٥

(٢) تفسير ابن كثير ١: ٧.

(٣) مقالات الكوثري ص: ١٣٥-١٣٦.

(٤) مقدمة في أصول التفسير ص: ٤٠. ومجموع الفتاوى ١٣: ٣٦٤

أَجْتَهِدُ رَأْيِي» وهو حديثٌ صالحٌ للاحتجاج به.[1]

وقال في موضع آخر: وهذا الحديث وإن تكلّم فيه بعض أهل العلم بما هو معروفٌ فالحقُّ أنّه من قِسْم الحَسَن لغيره، وهو معمولٌ به وقد أوضحت هذا في بحث مستقلّ.[2]

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

المطلب الرابع: شواهده:

ذكروا له شاهدًا مرفوعًا، وشواهدَ موقوفة:

أ- فالشاهد المرفوع ما رواه ابن ماجه قال: حدثنا الحسن بن حماد سجادة، حدثنا يحيى بن سعيد الأموي، عن محمد بن سعيد بن حسّان، عن عُبادة بن نُسَيّ، عن عبد الرحمن بن غَنْم، قال: حدثنا معاذ بن جبل، قال: لما بعثني رسول الله – صلى الله عليه وسلم- إلى اليمن قال: «لَا تَقْضِيَنَّ وَلَا تَفْصِلَنَّ إِلَّا بِمَا تَعْلَمُ، وإِنْ أَشْكَلَ عَلَيْكَ أَمْرٌ فَقِفْ حَتَّى تَبَيَّنَهُ أَوْ تَكْتُبَ إِلَيَّ فِيهِ».[3]

وفيه: محمد بن سعيد بن حسان، وهو المصلوب[4] وهو كذاب وضاع للحديث اتفقوا على تركه.

وقال الحافظ ابن حجر في موافقة الخَبرِ الخَبرَ: هذا حديث غريب أخرجه سعيد الأمويّ في كتاب المغازي بهذا الإسناد. ومن هذا الوجه أخرجه الخطيب في كتاب الفقيه والمتفقّة وعليه اعتمد من قَوَّى الطريق الأولى، وزعم أن بعض التابعين الذين لم يُسَمَّوْا مِن أصحاب معاذ هو عبد الرّحمن بن غَنْم، قال: وهو ثقة مشهور.

---

(١) فتح القدير ٣: ٢٧٠.

(٢) انظر تحفة الأحوذي ٧: ٣٦٧.

(٣) سنن ابن ماجه ح: ٥٥.

(٤) هو محمد بن سعيد ابن حسان بن قيس الأسدي الشامي المصلوب، كذبوه وقال أحمد ابن صالح وضع أربعة آلاف حديث، وقال أحمد قتله المنصور على الزندقة، وصلبه. تقريب التهذيب ترجمة رقم ٥٩٠٧.

قلت: نعم هو كذلك، بل قيل: إنّ له صُحبة والرّاوي عنه أيضًا أي عبادة بن نُسَيّ ثقةٌ، لكنّ الرّاوي عنه أي محمد بن سعيد ليس بثقة، ثم ساق الحديثَ الذي أخرجه ابن ماجه.(١)

بـ وله شواهدُ موقوفةٌ عن: عمر بن الخطّاب وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عبّاس، أخرجها البيهقيّ في سُننه عقب تخريج هذا الحديث تقوية له.(٢)

والخلاصة في هذا الحديث:

١ – **أنّ الراجحَ مِن كلام أهل العلم عدم صحّة إسناده**، وذلك للأسباب التالية:

أـ لجهالة الحارث بن عمرو؛ لأنه لم يعرف إلا من رواية شعبة عنه، وليس له من الرّواية إلّا هذا الحديث.

ولو سلَّمْنا أن جهالته ارتفعت؛ لنَصِّهم على أنه ابنُ أخي المغيرةَ بن شعبة، وأنّ هذا دليلٌ على معرفتهم به؛ فيُقال في الجواب عن ذلك إنّ هذا لا يكفي لقبول روايته، لعدم معرفة ضبطه، وهو شرطٌ لقبول حديث الرّاوي، فلا يكفي كونه عدلًا بل لابد من كونه ضابطًا، ولا طريق لمعرفة ضبط الحارث لعدم وجود أحاديثَ أخرى تكفي لمقارنة روايته برواية الحُفَّاظ المتقنين لمعرفة موافقته لهم أو مخالفته؛ فهي الطريقةُ التي يُعرف بها ضبط الرّاوي.

بـ أما أصحاب معاذ فهم أيضًا مجهولون، ولكنّ الخَطب في جهالتهم سهلٌ؛ فقد يُقبل قول مَن قال: إنّ كونهم جماعة معروفون بصحبة معاذ وأنّهم من خواصّ أصحابه فهذا كافٍ في رفع

---

(١) كتاب موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر لابن حجر والمختصر هو مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه ١: ١٢٢.

(٢) أخرج هذه الأحاديث الموقوفة البيهقي في السنن الكبرى، عن عمر بن الخطاب ح: ٢٠٣٤٢ وابن مسعود ح: ٢٠٣٤٣ وزيد بن ثابت ح: ٢٠٣٤٥ وابن عبّاس ح: ٢٠٣٤٦.

الجهالة عنهم.

ج- **وأما الاستشهاد برواية عبد الرّحمن بن غَنمٍ وهو صحابي – عن معاذٍ التي رواها يحيى بن سعيدٍ في مغازيه، فهذه لا تصلح أن تكون شاهدًا**؛ لِما نَصَّ عليه الحافظ ابن كثير وابن حجر بأنّ في إسنادها محمد بن سعيد المصلوب وهو وَضَّاعٌ.

د- **وأمّا رواية بن أبي خيثمة، وعنه ابنُ عبد البَرّ في إحدى رواياته، والتي فيها التصريح بأنّ أصحاب معاذ هم مِن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وجهالة الصحابي لا تضر**. وهي التي استشهد بها الشيخ زاهد الكوثري في مقالاته على أن الحديث صحيح.(١) فقد أخرجها ابن عبد البَرّ من طريق أحمد بن زهيروهو ابن أبي خيثمة قال حدثنا عليُّ بن الجَعْد قال حدثنا شعبة عن أبي عون وهو محمد بن عبيد الله الثقفي قال سمعت الحارث بن عَمْرو ابن أخي المغيرة بن شعبة يحدث عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه... الحديث.(٢)

فيقال في الجواب عن ذلك: أن هذه الرّواية وقع فيها خطأٌ من بعض نُسَّاخ كتاب جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البَرّ، والدّليل على ذلك:

١- **أن هذه الرّواية وقع فيها اختلاف بين نسختين خطيتين من نسخ كتاب جامع بيان العلم وفضله** كما أوضح ذلك أبو الأشبال الزهيري محقق النسخة التي نشرتها دار ابن الجوزي(٣) فقد أثبت الرّواية من النسخة التي رمز إليها بـ أ قال أخبرنا عبد الوارث نا قَاسِمٌ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ

(١) مقالات الكوثري ص: ١٣٥.

(٢) جامع بيان العلم وفضله ط دار الكتب العلمية ٢: ٥٥

(٣) جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.

زُهَيْرٍ قَالَ: نا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، أنا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ الله الثَّقَفِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَارِثَ بْنَ عَمْرِو ابْنَ أَخِي الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَصْحَابِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ، ثم ساق الحديث بتمامه. وقال في هامش الحاشية في الأسفل: كذا في أ وهو الصواب، وفي ط هكذا: الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة يحدّث عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلّم، عن معاذ بن جبل أنّ النّبيَّ صلّى الله عليه وسلم لمّا بعث معاذًا ... الخ.(١)

٢-**والدّليل الثاني** أنّ ابن عبد البَرّ أخرج هذه الرّواية - التي هي من طريق أحمد بن زهير وهو بن أبي خيثمة عن علي بن الجعد عن شعبة أيضًا في كتاب الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء وفيها عَنْ أَصْحَابِ مُعَاذٍ يَعْنِي ابْنَ جَبَلٍ أَن النبيّ عَلَيْهِ السَّلَام بَعَثَهُ.(٢)

٣- **الدّليل الثالث** أن هذه الرّواية من هذا الطريق أيضًا أخرجها وكيع في أخبار القضاة وفيها عن أصحاب معاذ من أهل حمص، عَن معاذ.(٣)

٤-**الدّليل الرابع**: أن هذه الرّواية لم يَرِدْ ذكرُها عند من خرَّج هذا من المتقدمين كالزّيلعي وابنِ حَجَرٍ وابنِ الملقِّن وغيرِهم، ولم يُشْر إليها أحدٌ ممن ذهب إلى تصحيح هذا الحديث.

وبهذا يتبيّن لنا أنّ الرّواية التي فيها نِسْبة الأصحابِ إلى النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم خطأ، وبذا يسقط الاستشهاد بها.(٤)

(١) جامع بيان العلم وفضله حاشية رقم ١ ص: ٨٤٥.

(٢) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبد البرّ ط دار الكتب العلمية ص: ١٤٣

(٣) أخبار القضاة لوكيع ط المكتبة التجارية الكبرى ١ : ٩٨.

(٤) وقد أطال الشيخ الألباني رحمه الله في الرد على الكوثري بأن هذه الرّواية شاذة فقال: «فإنها رواية شاذة ، تفرد بها علي بن الجعد مخالفا في ذلك لسائر الثقات الذين لم يذكروا رسول الله صلى الله عليه وسلم مضافا

هـ- **أنّ مَن ذهب إلى تصحيح هذا الحديث لم يكن ذلك اعتمادًا منهم على إسناده**، بل لأنّ أهل العلم قبلوه وعملوا به واستفاض ذلك عنهم، ولما يشهد لمعناه من أحاديث موقوفة، وما ثبت من فعل عدد من الصحابة، وأن هذا قول كثير من أهل العلم من محدّثين وفقهاء وأصوليّين كما تقدّم النّقل عنهم.

وبناء على ذلك نقول:

١- إنّ حديث معاذ في الاجتهاد يصلح أن يكون مثالًا لتطبيق قاعدة أنّ الحديث الضّعيف إذا تلقاه أهل العلم بالقبول وعملوا به يكون دليلًا على صحّته وثبوته.

٢- بل إن تلقي الكافة عن الكافة لهذا الحديث يجعله متواترًا تواترًا عمليًّا، ويُغني ذلك عن تتبع أسانيده. والله أعلم.

* * *

إلى الأصحاب ، وإنما قالوا : أصحاب معاذ كما تقدم في الإسناد عند جميع من عزونا الحديث إليهم ، إلا في رواية لابن عبد البرّ ، وهي من روايته عن أحمد بن زهير قال : حدثنا علي بن الجعد .... وأحمد بن زهير هو ابن أبي خيثمة . وإليك أسماء الثقات المخالفين لابن الجعد في روايته تلك». ثم ذكر أسماء الرواة عن شعبة ممن خالفوا علي بن الجعد، انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢: ٢٧٩. وكان يكفيه لو أثبت أنها خطأ من بعض النساخ كما أقمنا الدّليل على ذلك.

الخـاتمـة

وفي ختام هذه الدّراسة نُجمل أهمّ النّتائج التي اشتملت عليها، وهي:

١- أنّ الغاية من دراسة السند هي إثبات صحّة العمل بالحديث أو عدمها، فإذا تلقاه العلماء بالقبول فإن ذلك يُغني عن سنده.

٢- بل إنّ تلقي الأمة للحديث بالقبول هو بمنزلة التّصحيح له .

٣- أن تلقي الكافة عن الكافة للحديث يجعله في حكم المتواتر، وهو من قبيل التواتر العملي الذي يُغني عن تَتبُّع أسانيده؛ لأن الغاية من دراسة الأسانيد وتتبّعها هو إثبات صحة الحديث أو عدمها، وكم من حديث ثبتت صحتُه ولم يُعْمل به لأنّه منسوخٌ أو مَرجوحٌ، فإذا عملت الأمة بحديث دلَّ ذلك على ثبوته وعدم نسخه.

٤- أنّ الرّاجح في حديث «معاذ في الاجتهاد» **عدم صحّة إسناده** وأن العُمدة في الاحتجاج به على تلقي أهل العلم له بالقبول، وأنّ ذلك أغنى عن البحث في إسناده، وأنَّه بلغ مبلغ التّواتر العمليّ.

٥- أنّ التّلقّي الّذي يجعل الحديث مقبولًا، ودليلًا على صحّته، هو الشّهرة بين العلماء بتلقّيه والعمل به، أمّا إذا عمل به بعض العلماء، فلا يدلّ ذلك على صحّته مطلقًا، وإنّما يَدلّ على صحّته عند ذلك العالم إذا عَمِل على وَفْقه لأجْله.

والحمد للّه الّذي بنعمته تتمّ الصّالحات.

* * *

فهرس المصادر والمراجع

١- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، المؤلف أبو العبّاس شهاب الدّين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري الكناني الشّافعي ت ٨٤٠هـ تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، النّاشر: دار الوطن للنّشر، الرّياض، الطّبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

٢- الآحاد والمثاني، المؤلّف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضّحّاك بن مخلد الشّيباني ت ٢٨٧هـ تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، النّاشر: دار الرّاية – الرّياض، الطّبعة: الأولى، ١٤١١ - ١٩٩١

٣- الأحاديث المختارة أوِ المستخرج منَ الأحاديث المختارة ممّا لم يخرّجه البخاريّ ومسلم في صحيحيهما، المؤلّف: ضياء الدّين أبو عبد الله محمّد بن عبد الواحد المقدسيّ ت ٦٤٣هـ دراسة وتحقيق: معالي الأستاذ الدّكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، النّاشر: دار خضر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، الطّبعة: الثّالثة، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

٤- أحكام القرآن، المؤلّف: أحمد بن علي أبو بكر الرّازي الجصّاص الحنفيّ ت ٣٧٠هـ، تحقيق: عبد السّلام محمّد علي شاهين، النّاشر: دار الكتب العلميّة بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، ١٤١٥هـ -١٩٩٤م.

٥- الإحكام في أصول الأحكام، المؤلّف: أبو محمّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظّاهري ت ٤٥٦هـ، تحقيق: الشّيخ أحمد محمد شاكر، النّاشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٦- أخبار مكّة وما جاء فيها منَ الأثار، المؤلّف: أبو الوليد محمّد بن عبد الله بن أحمد بن محمّد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق الغسّاني المكّيّ المعروف بـ"الأزرقي" ت ٢٥٠هـ، تحقيق: رشدي الصّالح ملحس، النّاشر: دار الأندلس للنّشر – بيروت.

٧- الأربعون في ردع المسلم عن سبّ المسلم، المؤلّف الحافظ أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ، تحقيق وتخريج الشّيخ الحويني، النّاشر مؤسّسة الكتب الثّقافيّة، الطّبعة: الأولى: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

٨- الأرواح النّوافخ لآثار إيثار الآباء والمشايخ، وهو ذيل العلم الشّامخ في إيثار الحقّ على الآباء والمشايخ كلاهما للشّيخ صالح المقبلي اليمني، النّاشر: طبع على نفقة طائفة منَ الفضلاء، الطّبعة الأولى بمصر: ١٣٢٨هـ

٩- الإشراف على مذاهب العلماء، المؤلّف: أبو بكر محمّد بن إبراهيم بن المنذر النّيسابوري ت: ٣١٩هـ تحقيق: صغير أحمد الأنصاري أبو حماد، الناشر: مكتبة مكّة الثّقافيّة، رأس الخيمة - الإمارات العربية المتّحدة، الطّبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م.

١٠-الإصابة في تمييز الصّحابة، المؤلّف: أبو الفضل أحمد بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوض، النّاشر: دار الكتب العلميّة – بيروت، الطّبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ.

١١-الإقناع في مسائل الإجماع، المؤلّف: علي بن محمّد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطّان ت ٦٢٨هـ تحقيق: حسن فوزي الصّعيدي، النّاشر: الفاروق الحديثة للطّباعة والنّشر، الطّبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

١٢-الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السّنّة" منَ الزّلل والتّضليل والمجازفة، المؤلّف: عبد الرّحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني ت ١٣٨٦هـ النّاشر: المطبعة السّلفيّة ومكتبتها، عالم الكتب – بيروت، سنة النّشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م .

١٣-البرهان في علوم القرآن، المؤلّف: أبو عبد الله بدر الدّين محمّد بن عبد الله بن بهادر الزّركشي ت ٧٩٤هـ تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطّبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، النّاشر: دار إحياء الكتب العربيّة عيسى البابي الحلبي وشركائه.

١٤-التّاريخ الكبير، المؤلّف: محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاريّ، أبو عبد الله

ت ٢٥٦هـ الطّبعة: دائرة المعارف العثمانيّة، حيدر آباد – الدّكن، طبع تحت مراقبة: محمّد عبد المعيد خان.

١٥- التّحفة المرضيّة في حلّ بعض المشكلات الحديثيّة المؤلّف: حسين بن محسن بن محمّد الأنصاري اليماني ت ١٣٢٧ اعتنى بإخراجها راشد بن عامر الغفيلي، النّاشر: دار الصّميعي، الطّبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩م.

١٦-تدريب الرّاوي في شرح تقريب النّواوي، المؤلّف: عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السّيوطيّ ت ٩١١هـ تحقيق: أبو قتيبة نظر محمّد الفاريابي، النّاشر: دار طيبة.

١٧-تفسير البيضاوي أنوار التّنزيل وأسرار التأويل، المؤلّف: ناصر الدّين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمّد الشّيرازي البيضاوي ت ٦٨٥هـ تحقيق: محمّد عبد الرّحمن المرعشلي، النّاشر: دار إحياء التّراث العربيّ – بيروت، الطّبعة: الأولى – ١٤١٨هـ.

١٨-التّفسير الوسيط للقرآن الكريم، المؤلّف: مجموعة منَ العلماء بإشراف مجمّع البحوث الإسلاميّة بالأزهر، النّاشر: الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، الطّبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م – ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م

١٩-تقريب التّهذيب، المؤلّف: أبو الفضل أحمد بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، تحقيق: محمّد عوامة، النّاشر: دار الرشيد – سوريا، الطّبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.

٢٠-التَّكْميل في الجَرْح والتَّعْدِيل ومَعْرِفة الثِّقات والضُّعفاء والمجاهِيل، المؤلّف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشيّ البصريّ ثم الدمشقيّ ت ٧٧٤هـ، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمّد بن سالم آل نعمان، النّاشر: مركز النّعمان للبحوث والدّراسات الإسلاميّة وتحقيق التّراث والتّرجمة، اليمن، الطّبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١م.

٢١- التّمهيد لما في الموطّأ منَ المعاني والأسانيد، المؤلّف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البَرّ بن عاصم النّمريّ القرطبيّ ت: ٤٦٣هـ، تحقيق: مصطفى بن أحمد

العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، النّاشر: وزارة عموم الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة – المغرب: ١٣٨٧ هـ .

٢٢-تنزيه الشّريعة المرفوعة عنِ الأخبار الشّنيعة الموضوعة، المؤلّف: نور الدّين، عليّ بن محمّد بن عليّ بن عبد الرّحمن ابن عراق الكناني ت ٩٦٣هـ، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللّطيف عبد الله محمّد الصّديق الغماري، النّاشر: دار الكتب العلميّة – بيروت، الطّبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ.

٢٣-تنقيح التّحقيق في أحاديث التّعليق، المؤلّف: شمس الدّين محمّد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي ت ٧٤٤ هـ، تحقيق: سامي بن محمّد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، النّاشر: أضواء السّلف – الرّياض، الطّبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٢٤-تهذيب التّهذيب، المؤلّف: أبو الفضل أحمد بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، النّاشر: مطبعة دائرة المعارف النّظامية، الهند، الطّبعة: الأولى، ١٣٢٦هـ.

٢٥-تهذيب الكمال في أسماء الرّجال، المؤلّف: يوسف بن عبد الرّحمن بن يوسف، أبو الحجّاج، المزّي ت ٧٤٢هـ، تحقيق: د. بشّار عوّاد معروف، النّاشر: مؤسّسة الرّسالة – بيروت، الطّبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م.

٢٦-الثّقات معرفة الثّقات من رجال أهل العلم والحديث ومنَ الضّعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، المؤلّف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجليّ الكوفيّ ت ٢٦١هـ، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، النّاشر: مكتبة الدّار – المدينة المنوّرة – السّعودية، الطّبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م.

٢٧-الثّقات ، المؤلّف: محمّد بن حبّان بن أحمد بن حبّان، أبو حاتم، البُستيّ ت ٣٥٤هـ طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية تحت مراقبة: الدّكتور محمّد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانيّة، النّاشر: دائرة المعارف العثمانيّة بحيدر آباد الدّكن

الهند، الطّبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣م.

٢٨-جامع بيان العلم وفضله، المؤلّف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البَرّ بن عاصم النّمري القرطبي ت ٤٦٣هـ، تحقيق: أبي الأشبال الزّهيري، النّاشر: دار ابن الجوزيّ، المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٢٩-الجرح والتّعديل، المؤلّف: أبو محمّد عبد الرّحمن بن محمّد بن إدريس بن المنذر التّميميّ، الحنظليّ، الرّازيّ ابن أبي حاتم ت ٣٢٧هـ، النّاشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة - بحيدر آباد الدّكن – الهند، دار إحياء التّراث العربيّ – بيروت، الطّبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م

٣٠-الجوهر النّقي على سنن البيهقي، علاء الدّين علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني، أبو الحسن، الشّهير بـ"ابن التّركماني" ت ٧٥٠هـ النّاشر: دار الفكر.

٣١-الدّراية في تخريج أحاديث الهداية، المؤلّف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمّد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، المحقّق:السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، النّاشر: دار المعرفة – بيروت.

٣٢-سنن ابن ماجه، المؤلّف: ابن ماجة أبو عبد الله محمّد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيدَ ت ٢٧٣هـ، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، النّاشر: دار إحياء الكتب العربيّة - فيصل عيسى البابيّ الحلبيّ.

٣٣-سنن أبي داود، المؤلّف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدّاد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني ت ٢٧٥هـ، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، النّاشر: المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت.

٣٤-سنن التّرمذي، المؤلّف: محمّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضّحّاك، التّرمذي، أبو عيسى ت ٢٧٩هـ، تحقيق وتعليق: أحمد محمّد شاكر جـ ١، ٢ ومحمّد فؤاد عبد الباقي جـ ٣ وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشّريف جـ ٤، ٥ النّاشر: شركة مكتبة

ومطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ – مصر الطّبعة: الثّانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

٣٥-سنن الدّارقطني، المؤلّف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النّعمان بن دينار البغدادي الدّارقطني ت ٣٨٥هـ، حقّقه وضبط نصّه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط وحسن عبد المنعم شلبي وعبد اللّطيف حرز الله وأحمد برهوم، النّاشر: مؤسّسة الرّسالة، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

٣٦-السّنن الصّغير للبيهقي، المؤلّف: أحمد بن الحسين بن عليّ بن موسى أبو بكر البيهقي ت ٤٥٨هـ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار النّشر: جامعة الدّراسات الإسلاميّة، كراتشي ـ باكستان، الطّبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

٣٧-السّنن الكبرى، المؤلف: أحمد بن الحسين بن عليّ بن موسى أبو بكر البيهقي ت ٤٥٨هـ، المحقّق: محمّد عبد القادر عطا، النّاشر: دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، الطّبعة: الثّالثة، ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣م.

٣٨-سنن النّسائي المجتبى، المؤلّف: أبو عبد الرّحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النّسائي ت ٣٠٣هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدّة، النّاشر: مكتب المطبوعات الإسلاميّة – حلب، الطّبعة: الثّانية، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦م.

٣٩-سنن سعيد بن منصور، المؤلّف: أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني ت٢٢٧هـ، تحقيق: حبيب الرّحمن الأعظمي، النّاشر: الدّار السّلفيّة – الهند، الطّبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ -١٩٨٢م.

٤٠-سِير أعلام النّبلاء، المؤلّف: شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايْماز الذّهبي ت ٧٤٨هـ، تحقيق: مجموعة منَ المحقّقين بإشراف الشّيخ شعيب الأرنؤوط، النّاشر: مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة : الثّالثة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٤١-السّيرة النّبويّة لابن هشام، المؤلّف: عبد الملك بن هشام بن أيّوب الحميريّ المعافريّ، أبو محمّد، جمال الدّين ت ٢١٣هـ، تحقيق: طه عبد الرّؤوف سعد، النّاشر: شركة الطّباعة

الفنّيّة المتّحدة.

٤٢-شرح السّنّة، المؤلّف: محيي السّنّة، أبو محمّد الحسين بن مسعود بن محمّد بن الفرّاء البغويّ الشّافعي ت ٥١٦هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشّاويش، النّاشر: المكتب الإسلاميّ - دمشق وبيروت، الطّبعة: الثّانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٤٣-شرح مشكل الآثار، المؤلّف: أبو جعفر أحمد بن محمّد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزديّ الحجريّ المصريّ المعروف بـ"الطّحاوي" ت ٣٢١هـ ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، النّاشر: مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.

٤٤- الضّعفاء وأجوبة أبي زُرعة الرّازي على سؤالات البرذعيّ، المؤلّف عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرّازي أبي زرعة [ت ٢٦٤ هـ] تحقيق د. سعدي الهاشمي، النّاشر: الجامعه الإسلاميّة - المدينة المنوّرة، الطّبعة: الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م.

٤٥-الضّعفاء والمتروكون، المؤلّف: جمال الدّين أبو الفرج عبد الرّحمن بن عليّ بن محمّد الجوزي ت ٥٩٧هـ، المحقّق: عبد الله القاضي، النّاشر: دار الكتب العلميّة – بيروت، الطّبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

٤٦-عقود الجواهر المنيفة في أدلّة مذهب أبي حنيفة، جمع الإمام السيد محمّد مرتضى الحسيني، النّاشر المطبعة الوطنيّة بثغر سكندرية، الطّبعة الأولى: ١٢٩٢ هـ.

٤٧-عِلل التّرمذي الكبير، المؤلّف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضّحّاك، التّرمذي، أبو عيسى ت ٢٧٩هـ، رتّبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السّامرائيّ وأبو المعاطي النوري ومحمود خليل الصّعيدي، النّاشر: عالم الكتب ومكتبة النّهضة العربيّة – بيروت الطّبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤٨- فتح القدير، المؤلّف: كمال الدّين محمّد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بـ"ابن الهمام" ت ٨٦١هـ، النّاشر: دار الفكر، الطّبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

٤٩- الفقيه والمتفقّه، المؤلّف: أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب

البغداديّ ت ٤٦٣هـ تحقيق: أبي عبد الرّحمن عادل بن يوسف الغرازي، النّاشر: دار ابن الجوزي – السّعوديّة، الطّبعة: الثّانية، ١٤٢١هـ.

٥٠-الفوائد، المؤلّف: أبو القاسم تمام بن محمّد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرّازي ثمّ الدمشقيّ ت ٤١٤هـ، المحقّق: حمدي عبد المجيد السّلفي، النّاشر: مكتبة الرّشد – الرّياض، الطّبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

٥١-الكامل في ضعفاء الرّجال، المؤلّف: أبو أحمد بن عديّ الجرجاني ت ٣٦٥هـ.

٥٢-الكنى والأسماء، المؤلّف: أبو بِشْر محمّد بن أحمد بن حمّاد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدّولابي الرّازي ت ٣١٠هـ، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمّد الفاريابي، النّاشر: دار ابن حزم – بيروت لبنان، الطّبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

٥٣-لسان الميزان، المؤلّف: أبو الفضل أحمد بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت: ٨٥٢هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدّة، النّاشر: دار البشائر الإسلاميّة، الطّبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م.

٥٤-المحصول، المؤلّف: أبو عبد الله محمّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التّيميّ الرّازيّ الملقّب بـ"فخر الدّين الرّازيّ خطيب الرّيّ ت ٦٠٦هـ، دراسة وتحقيق: الدّكتور طه جابر فيّاض العلواني، النّاشر: مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة: الثّالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٥٥-مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والِاعتقادات، المؤلّف: أبو محمّد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسيّ القرطبيّ الظّاهريّ ت ٤٥٦هـ، النّاشر: دار الكتب العلميّة – بيروت.

٥٦-المراسيل، المؤلّف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدّاد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني ت ٢٧٥هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، النّاشر: مؤسّسة الرّسالة – بيروت الطّبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٥٧-مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السّجستاني، المؤلّف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن

إسحاق بن بشير بن شدّاد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني ت: ٢٧٥هـ، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمّد، النّاشر: مكتبة ابن تيمية، مصر، الطّبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٥٨-مسند أبي داود الطّيالسي، المؤلّف: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطّيالسي البصريّ ت ٢٠٤هـ، تحقيق: الدّكتور محمّد بن عبد المحسن التّركي، النّاشر: دار هجر – مصر، الطّبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ ١٩٩٩ م.

٥٩-مسند أبي يعلى، المؤلّف: أبو يعلى أحمد بن عليّ بن المثنّى بن يحيى بن عيسى بن هلال التّميمي، الموصليّ ت ٣٠٧هـ، تحقيق: حسين سليم أسد، النّاشر: دار المأمون للتّراث – دمشق، الطّبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤م.

٦٠-مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلّف: أبو عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشّيبانيّ ت ٢٤١هـ، المحقق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، وآخرون، إشراف: د .عبد الله بن عبد المحسن التّركي، النّاشر: مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٦١-مسند إسحاق بن راهويه، المؤلّف: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظليّ المروزيّ المعروف بـ "ابن راهويه" ت ٢٣٨هـ، تحقيق: د.عبد الغفور بن عبد الحقّ البلوشي، النّاشر: مكتبة الإيمان - المدينة المنوّرة، الطّبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ ١٩٩١م.

٦٢-مسند الإمام الشّافعي ترتيب سنجر، المؤلّف: الشّافعي أبو عبد الله محمّد بن إدريس بن العبّاس المطّلبيّ القرشيّ المكّيّ ت ٢٠٤هـ، رتّبه: سنجر بن عبد الله الجاولي، أبو سعيد، علم الدّين ت ٧٤٥هـ، حقّق نصوصه، وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: ماهر ياسين فحل، النّاشر: شركة غراس للنّشر والتّوزيع، الكويت، الطّبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٦٣-مسند الدّارميّ المعروف بـ سنن الدّارميّ، المؤلّف: أبو محمّد عبد الله بن عبد الرّحمن بن

الفضل بن بَهرام بن عبد الصّمد الدّارميّ، التّميميّ السّمرقندي ت ٢٥٥هـ، تحقيق: حسين سليم أسد الدّاراني، النّاشر: دار المغني للنّشر والتّوزيع، المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.

٦٤-مسند الشّاميّين، المؤلّف: سليمان بن أحمد بن أيّوب بن مطير اللّخمي الشّامي، أبو القاسم الطّبراني ت ٣٦٠هـ، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السّلفي، النّاشر: مؤسّسة الرّسالة – بيروت، الطّبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٤م.

٦٥-المصنَّف في الأحاديث والآثار، المؤلّف: أبو بكر بن أبي شيبةَ، عبد الله بن محمّد بن إبراهيم ت ٢٣٥هـ، تحقيق: كمال يوسف الحوت، النّاشر: مكتبة الرّشد – الرّياض، الطّبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٦٦-المصنَّف، المؤلّف: أبو بكر عبد الرّزّاق بن همام الصّنعاني ت ٢١١هـ، تحقيق: حبيب الرّحمن الأعظمي، النّاشر: المجلس العلميّ- الهند، الطّبعة: الثّانية، ١٤٠٣هـ.

٦٧-معجم ابن الأعرابيّ، المؤلّف: أبو سعيد بن الأعرابيّ أحمد بن محمّد بن زياد ت ٣٤٠هـ، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، النّاشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٦٨-المعجم الأوسط، المؤلّف: سليمان بن أحمد بن أيّوب، أبو القاسم الطّبراني ت ٣٦٠هـ، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، النّاشر: دار الحرمين – القاهرة.

٦٩-المعجم الكبير، المؤلّف: سليمان بن أحمد بن أيّوب، أبو القاسم الطّبراني ت ٣٦٠هـ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السّلفي، النّاشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطّبعة: الثّانية.

٧٠-معرفة الصّحابة، المؤلّف: أبو عبد الله محمّد بن إسحاق بن محمّد بن يحيى بن مَنْدَه ت ٣٩٥هـ، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه: الأستاذ الدّكتور عامر حسن صبري، النّاشر: مطبوعات جامعة الإمارات العربيّة المتّحدة، الطّبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٧١- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدّمة ابن الصّلاح، المؤلّف: عثمان بن عبد الرّحمن، أبو عمرو، تقي الدّين المعروف بـ"ابن الصّلاح" ت ٦٤٣هـ، تحقيق: د. نور الدّين عتر، النّاشر: دار الفكر- سوريا ودار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النّشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٧٢-المغني لابن قدامةَ، المؤلّف: أبو محمّد موفّق الدّين عبد الله بن أحمد بن محمّد بن قدامة الجماعيلي، الشّهير بابن قدامة المقدسيّ ت ٦٢٠هـ، النّاشر: مكتبة القاهرة، الطّبعة: بدون طبعة.

٧٣-مقالات الكوثري، المؤلّف: محمّد زاهد الكوثريّ ت ١٣٧١ هـ النّاشر: المكتبة الأزهريّة للتّراث.

٧٤-المنتقى منَ السّنن المسندة، المؤلّف: أبو محمّد عبد الله بن عليّ بن الجارود النّيسابوري المجاور بمكّة ت ٣٠٧هـ، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، النّاشر: مؤسّسة الكتاب الثّقافيّة – بيروت، الطّبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨م.

٧٥-موطّأ الإمام مالك، المؤلّف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحيّ المدنيّ ت ١٧٩هـ، تحقيق: بشّار عوّاد معروف ومحمود خليل، النّاشر: مؤسّسة الرّسالة، سنة النّشر: ١٤١٢هـ.

٧٦-ميزان الِاعتدال في نقد الرّجال، المؤلّف: شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايْماز الذّهبيّ ت ٧٤٨هـ، تحقيق: عليّ محمّد البجاوي، النّاشر: دار المعرفة للطّباعة والنّشر، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.

٧٧-النّاسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه منَ الفرائض والسّنن، المؤلّف: أبو عُبيد القاسم بن سلّام بن عبد الله الهرويّ البغداديّ ت ٢٢٤هـ، دراسة وتحقيق: محمّد بن صالح المديفر أصل التّحقيق رسالة جامعيّة، النّاشر: مكتبة الرّشد شركة الرّياض – الرّياض، الطّبعة: الثّانية، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٧٨- نخبة الفكر ملحقة بنزهة النّظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المؤلّف: أبو الفضل أحمد بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، تحقيق: د.نور الدّين عتر، النّاشر: مطبعة الصّباح، دمشق، الطّبعة: الثّالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٧٩-نصب الرّاية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغيّة الألمعيّ في تخريج الزّيلعيّ، المؤلّف: جمال الدّين أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن محمّد الزّيلعيّ ت ٧٦٢هـ، تحقيق: محمّد عوامة، النّاشر: مؤسّسة الرّيّان للطّباعة والنّشر - بيروت - لبنان ودار القبلة للثّقافة الإسلاميّة- جدّة - السّعودية، الطّبعة: الأولى، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.

٨٠-النّكت على كتاب ابن الصّلاح، المؤلّف: أبو الفضل أحمد بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، النّاشر: عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.

٨١-النّكت على مقدّمة النّكت على مقدّمة ابن الصّلاح، المؤلّف: أبو عبد الله بدر الدّين محمّد بن عبد الله بن بهادر الزّركشي الشّافعي ت ٧٩٤هـ، تحقيق: د. زين العابدين بن محمّد بلا فريج، النّاشر: أضواء السّلف - الرّياض، الطّبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٨٢-الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، المؤلّف: محمّد بن محمّد بن سويلم أبو شُهبة ت ١٤٠٣هـ، النّاشر: دار الفكر العربيّ.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

* * *